التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في العراق/ دراسة ميدانية في مدينة بغداد

م.د.عهود جبار عبيره

uhood.jabbar@coeduw.uobaghdad.edu.iq

جامعة بغداد/ كلية التربية للبنات

الملخص

يستهدف بحثنا هذا التعرف على اهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في العراق واستند البحث على منهج المسح الاجتماعي لجمع البيانات والمعلومات عن اهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة من خلال استخدام المسح الاجتماعي بطريقة العينة ، وكانت الاستبانة اهم الادوات المستخدمة لجمع البيانات.

ولتحقيق هدف البحث اعتمدت الباحثة العينة العشوائية البسيطة والتي اشتملت عدد من الموظفين العاملين في وزارة التخطيط والبالغ عددهم (١٠٠) مبحوثا من كلا الجنسين.

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة، التحديات لاجتماعية، التحديات الاقتصادية، التحديات السياسية .

Challenges facing sustainable development in Iraq

Afield study in the city of Baghdad

Dr. uhood jabbar Abeera

Abstract

our research aims to identify the most important challenges facing sustainable development in Iraq.the research was based on the social survey approach to collect data and information about the most important challenges facing sustainable development through the use of a social survey using a sample method .and the questionnaire was the most important tool used to collect dada.

To achieve the research goal the researcher adopted a simple random sample which included a number of employees working in the ministry of numbering (100) respondents of both genders

Keywords :sustainable development ,social challenges, Economic challenges.political challenges

عناصر البحث

مشكلة البحث

الحقيقة التي لا يمكن نكرانها هناك الكثير من التحديات التي باتت تهدد تحقيق التنمية المستدامة في العراق وهي نتيجة الازمات والحروب التي مربها المجتمع طوال عقود من الزمن التي جعلت من مؤشرات التنمية المستدامة في ادنى المستويات مقارنة ببلدان المنطقة ومن خلال بحثنا هذا نقف عن كثب على اهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة منها الاجتماعية والاقتصادية والادارية والسياسية والتي تتطلب خطط واستراتيجيات وفق منظور تنموي متفق علية من قبل راسمي السياسات وصانعي القرار من شانها ان تسهم في تحقيق اهداف ورفع مؤشرات التنمية المستدامة

اهمية البحث

تكمن اهمية هذا البحث في كونه يتناول موضوع التنمية المستدامة في العراق وما لهذا المصطلح من وقع واهتمام متزايد لدى العالم اليوم . ويمكن من خلال النتائج التي يتم التوصل اليها ايجاد الحلول الكفيلة لمواجهة اهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في العراق

اهداف البحث

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الاتية

١- التعرف على اهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في العراق

٢- الوصول الى نتائج من شأنها ان تسهم في تذليل الصعاب وتجاوز التحديات من اجل تحقيق نهوض تنموي مستدام

٣- الوقوف على مؤشرات التنمية المستدامه والتي من خلالها يمكن تحديد الواقع الفعلي لعمل المؤسسة الحكومية .

الاطار النظري

اولا: مفهوم التنمية المستدامة

تعرف التنمية المستدامة بأنها العملية التي تهدف الى تحقيق الحد الأدنى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الانساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة وقدرة الانسان الحيوية اعلى استيعابه والحرص على احتياجات الاجيال القادمة. (مدحت ابو النصر ،٢٠١٧،ص٨١)

وحسب ما جاء في تقرير برونتلاند الذي اصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية (١٩٨٧) ان التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون من المساس بقدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم. (Olivier godard , 2005,p18)وهذا المفهوم وثيق الصلة بالعدالة الاجتماعية وهو مفهوم الحاجات الانسانية، واعتبر التقرير اشباع الحاجات الانسانية الهدف الاكبر للتنمية الذي يتعين السعي الى تحقيقه، على ان يراعي في الوقت نفسه القيود التي

تفرضها اوضاع التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة في تلبية احتياجات الحاضر والمستقبل. (ابراهيم العيسوي،٢٠١٤،ص١٤٧)

اما في قمة الارض عام (١٩٩٢) التي عقدت في ريودي جانيرو/البرازيل كان مفهوم التنمية المستدامة هو المحور الرئيسي والذي صدر عنه الاجندة (٢١) التي تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي للبشرية لمواجهة احتياجات وتحديات القرن الحادي والعشرين.

وقد عرف المبدأ الثالث من الاجندة (٢١) التنمية المستدامة بضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوٍ والحاجات التنموية والبيئة لأجيال الحاضر والمستقبل. (نجد محي الدين ماخوس،٢٠١١،ص٣٠)

ومن وجهة نظر الباحثة ان التنمية المستدامة :هي العملية التي تعنى بتحسين نوعية الحياة واستغلال الموارد البيئية بطريقة عقلانية من خلال تلبية احتياجات الحاضر دون المساومة بقدرات الاجيال القادمة.

ثانيا : مؤشرات التنمية المستدامة

هناك العديد من المؤشرات الاساسية للتنمية المستدامة والتي اهمها :

١-التنية المستدامة هي هي عملية وليست حاله ولهذا في مستمرة تعبيرا عن تجدد احتياجات المجتمع وتزايدها

٢- التنمية المستدامة هي عملية مجتمعية يساهم فيها كل القطاعات والجماعات والفئات ولا تعتمد على مورد واحد او فئة واحدة

٤- التنمية المستدامة هي عملية مخططة وليست عملية عشوائية وانما هي عملية واعية محددة الغايات وذات اهداف مرحلية وخطط وبرامج

٥- احداث تحولات هيكلية وهذا يمثل احدى السمات التي تميز عملية التنمية المستدامة عن عملية النمو الاقتصادي (محمد قرين، ٢٠٠٨،ص١٣٤)

ثالثا : مجالات تحقيق التنمية المستدامة

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة في كل دول العالم تحسين الظروف المعيشية بالشكل الذي يحافظ على الموارد الطبيعية وان الا تكون عرضه للاستنزاف والهدر غير المبرر ولهذا لابد من التركيز على ثلاث مجالات اساسية ترتبط بتحقيق التنمية المستدامة

١- تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة من خلال ترابط الانظمة والقوانين الاقتصادية بما يكفل النمو الاقتصادي المسؤول والطويل الاجل لجميع دول العالم

٢- المحافظة على الموارد البيئية للأجيال المقبلة وايجاد الحلول الكفيلة للحد من الاستهلاك غير المرشد للموارد الاقتصادية فضلا عن الحد من العوامل البيئية الملوثة

٣- تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال ايجاد فرص العمل وتوفير التعليم والغذاء والرعاية الصحية بما في ذلك توفير الماء والطاقة (عبد الرحمن محمد ، ٢٠١١،ص٨)

رابعا : التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في العراق

أن عالم اليوم يضع الدول النامية بصورة عامة والدول العربية لاسيما العراق بصورة خاصة امام مجموعة من التحديات تعيق عملية التنمية المستدامة ، تتطلب جهود مجتمعيه للتغلب عليها وذلك للالتحاق بصفوف الدول المتقدمة، وتتمثل هذه التحديات بالاتي:

١:- التحديات الاجتماعية

تفرض بعض القيم الاجتماعية نمطاً معيناً يجب على المؤسسات اخذه في الاعتبار عند التخطيط للتنمية المستدامة لاسيما وان توجهات وافكار ومعتقدات وقيم وعادات الافراد في اي مجتمع هي جزء اساسي تكميلي من ثقافتهم ومن الطبيعي فأن ثقافتهم تؤثر على سلوكهم في الوظيفة والبيئة داخل المؤسسة وتؤثر ايضاً على ردود افعالهم نحو العمل (محمد جاسم الشعبان، ٢٠١٤،ص٦١)

وكما تتأثر المؤسسات مع البيئة الخارجية فهي تتأثر بالقيم والعادات والتقاليد في المجتمع المتواجدة فيه، حيث تتأثر المؤسسة بقيم وعادات العاملين فيها، ففي الدول المتقدمة ونتيجة لوجود قيم الالتزام بالعمل نلاحظ الاهتمام بالوقت واداء الواجب، كما ان بعض الدول مثل اليابان تهتم بالرقابة الذاتية في اداء الاعمال وهذا عكس الدول النامية ولاسيما العربية التي تنتشر فيها العشائرية والوساطة والمحسوبية والتي ساعدت على عدم الاهتمام بوقت العمل واعتبار العمل عباره عن روتين يومي يؤدي فيه الموظف العمل في اوقات محدده ويقضي باقي وقته في زيارات العمل لمكاتب الآخرين واستقبال الزائرين، وعدم الالتزام بأخلاقيات العمل نابع من تأثرها بعادات وقيم غير مرغوبة في المجتمع الذي تتواجد فيه المؤسسة. (عطا الله محمد تيسير الشرعه ،٢٠١٥،ص٦٦)

وعلى هذا الاساس لابد ان نستدرك فتقول ان المجتمع العربي يتصف اولاً وقبل كل شيء بانه في حالة صراع، صراع بين قيم متعارضه، وصراع بين القديم والحديث، وصراع بين الأصالة والمعاصرة، ولهذا اشاعتت لدى عدد من المفكرين العرب بعض الافكار بان الثقافة العربية قيماً وتقاليد وعادات باليه تقليديه تحول دون تنمية وتطوير رأس المال البشري، حيث ان علل الثقافة العربية هي علل مزمنة رافقت الثقافة العربية دوماً، وكانت من اسباب ضعفها وانحلالها، وتكاد هذه الاتجاهات تعتبر ان ثمة عللاً قائمه في العقل العربي نفسه ومن تلك العلل روح الاتباع والماضويه، روح التمركز حول الذات وما يرافقها من انانيه مفرطة، ضعف الاحساس بالزمن، غلبة اللفظ على الفكر، تقديم الفرضيات الفكرية المجردة على الواقع والتجربة، فضلاً عن تكون

العقل العربي من خلال مبادئ وقواعد و نظام معرفي فرض عليه. (عبدالله عبد الدائم،١٩٩٨،ص١١)

ان مسار التنمية المستدامة في العراق ما يزال متعثراً اذ يتعرض العراق لمجموعة واسعة من التحديات بعضها من المحتمل ان تصبح ملزمة القيود في جهودها لتعزيز من جودة نوعيه الحياة (أنسان أكثر عدلاً واستدامه تطويراً) غير أن عدم المساواة ما تزال كبيرة على الرغم من اتساع المبادرات المتعددة على المستوى الوطني والاقليمي أيضاً.

لقد أظهرت الدراسات الحديثة انه على الرغم من اتساع معدلات توزيع الدخل الا ان عدم المساواة فيها قد اتسعت خلال العقدين الاخيرين، فضلا عن ذلك عدم المساواة والتفاوت في الدخل والثروة اصبحت اكثر ترابطاً وتأشيراً متبادلاً. (عدنان ياسين مصطفى ،ورقة عمل لمنظمة تموز للتنمية الاجتماعية ،٢٠٢١)

ولعل اهم تحدي اجتماعي تمثله ظاهره الفقر الذي يشكل عقبه امام تحقيق التنمية المستدامة فالوقوع في مصيدة الفقر لا يسمح بتحقيق التنمية المستدامة ، وتجاوز عقبة الفقر يعني التوجه نحو عملية توسيع الحريات الحقيقية للأفراد، من من خلال عوامل محدده لهذه الحريات: المتاحات الاقتصادية والاجتماعية، تسهيل وسائل التربية والصحة والحريات السياسية والمدنية، التقدم التقني او التطورات الاجتماعية كلها تؤدي الى توسيع الحرية الفردية. (Pierr-Noel Giroud (cerna) , http://wh Cerna-ensmp. Fry Document/ PAGDL Capital Afrique

كما ان الأمية كقضيه اجتماعية تمثل التحدي الأكبر الذي يواجه مجتمعنا اليوم، وهو تحويل العنصر البشري من عنصر يشكل عبئاً على التنمية الى عنصر يكون هو الدافع لهذه التنمية، فالإنسان هو الغاية والوسيلة ولعل اهم واخطر ما يواجه العراق في سعيه نحو التحديث والتقدم والنمو هي مشكله الامية بأبعادها وصورها المختلفة، هذا فضلاً عن تخلف وجمود نظم التعليم عن مسايرة المهارات اللازمة لاحتياجات الاقتصاد العالمي المتغير. (عبير عبد الخالق، 2014،ص٤٠)

كذلك لابد من التطرق الى قضية أسياسية الا وهي تمكين المرأة الذي يعد حق من حقوق المرأة الاساسية لإعطائها القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بها من ناحيه اخرى ان حال المرأة في في المجتمع العراقي هي من محددات الحالة العامة لهذا المجتمع فمن دون العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تبقى النساء ثروة مهددة. وكما جاء في برنامج الامم المتحدة الانمائي في تقرير التنمية البشرية المستدامة لعام ١٩٩٥ إن ((التنمية المستدامة ان لم يتم تجنيسها تصبح عرضه للخطر)) وبالفعل ينص احد الاهداف الانمائية الألفية على ((تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)).

وبالتالي تعاني المنطقة العربية عامة والعراق خاصة خللاً في عملية تمكين المرأة يتمثل في عدم تكافؤ التقدم الذي احرزته المرأة على صعيد التعليم والصحة والتقدم الذي احرزته على صعيد النشاط الاقتصادي والمشاركة في الحياة العامة. (تانيا علي فاعور، ٢٠١٣،ص١٦٦)

وعلى صعيد اخر تشكل قضية هجرة الكفاءات والعقول وان كانت جزء من كل تهديداً للتنمية المستدامة . لا بسبب قيمتها العددية بل بسبب النوعية المميزة للمهاجرين الذين يشكلون النخبة ودعائم التنمية البشرية المستدامة والتقدم في كافة مجالات الحياة. (مهى سهيل المقدم، ٢٠٠٠،ص٢٣٩)

واخيراً يمكننا القول اذا ما اردنا تحقيق تنمية مستدامة حقيقية في العراق لا بد من توجيه الاهتمام اللازم لقضايا التعليم والصحة والمساواة وتوفير فرص العمل والتمكين فضلاً عن تعزيز السياسات والتوجهات لاسيما سياسات النهوض برأس المال البشري لبناء قدرات الفرد من اجل فرص أكبر تضمن الارتقاء به من جهة والوصول الى بلوغ الأهداف الانمائية الالفية التي اكدت عليها جميع تقارير التنمية البشرية من جهة أخرى.

٢: التحديات الاقتصادية

لقد ولد التحول نحو اقتصاد السوق بعد عام ٢٠٠٣ كلفاً اجتماعية باهضه في ظل غياب سياسات اجتماعية واقتصاديه ذات صبغة حمائية فاعلة كشبكات الامان الاجتماعي والضمان الاجتماعي، وتظهر مؤشرات دليل التنمية البشرية العالمي لعام هل ٢٠١٥ ان ترتيب العراق يقع في العشرة الاخيرة من فئة البلدان ذات التنمية البشرية المستدامة المتوسطة اذ يحتل (تسلسل ١٢١).

وان استمرار الازمات لمدة طويله ترك اثاراً بنويه على المجتمع العراقي ، زاد من مساحة الفئات الهشة والطاقات الممعطلة عن العمل في اللوحة الاجتماعية مما ولد عبئاً على حجم النفقات التحويلية في الموازنة الاتحادية والذي لا يتوافق عموماً مع مبدأ استدامة التنمية. (عدنان ياسين مصطفى، ٢٠٠٩ ،ص٢٦)

وفى اطار هذا السياق لابد من الاشارة الى ان تسارع وتيرة العولمة على نحو غير مسبوق خلال العقدين الأخيرين ادى الى انعكاسات سلبيه على التنمية المستدامة ولعل الأمر الاكثر خطورة، هو ان استمرار الاوضاع الراهنة يعني ضمناً اهدار امكانية تنمية البشر مما يضع غالبية الدول النامية ولاسيما العراق كونه مجتمع مأزوم في مواجهة تحدٍ سافر يتمثل في تدهور بالغ بالغ في الرفاه البشري من جانب، ووضياع فرصة الارتقاء به معرفياً وعلمياً من جانب اخر، إذ داهمت التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بناه المؤسسية والتي حالت دون استثمار رأس المال البشري الذي يعد المحرك الأساس للعملية الاقتصادية وبالتالي للتنمية المستدامة .

وفي اطار ما تقدم يمكن الاشارة الى تراجع معدلات التنمية المستدامة وغياب الرؤية الاقتصادية الواضحة للمستقبل (تصل نسبة الفقر في العراق الى حوالي (١٩%) مع ارتفاع معدلات البطالة إلى ما يقارب من (١١%) وانخفاض نسيه مشاركه المرأة في النشاط الاقتصادي الى (١٢%)، كما تتفاوت نسب مشاركه الذكور من والإناث في قوة العمل، إذ تنخفض نسبة مشاركتهن في الريف الى (١٤%) مقارنة بـ(٧٥% للرجال)، كما تنخفض نسبة مشاركة المرأة في الحضر إلى (١٣%) مقارنة بـ(٧٦% للرجال). (وزارة التخطيط، مسح شبكة معرفه العراق، شبكة معرفة العراق، ٢٠١١)

ومما تجدر الاشارة اليه في هذا الصدد أن اهم التحديات المتمثلة (بالتحديات الاقتصادية) التي تواجه التنمية المستدامة في العراق هو تركيز البرامج التنموية على استثمار رؤوس الأموال قبل استثمارها لطاقات البشر، إذ أهتمت في بالتصنيع ونقل التكنولوجيا دون ان تجعل المادة مستوعبة في التنظيم الاجتماعي بمعنى انها تصبح بنيويه تترسخ في عمق الممارسة اليومية الاجتماعية وتتغلغل في الحس الجمعي للناس، لذلك كانت هناك مسافة اغتراب بين الانسان والاله وبين المجتمع والتكنولوجيا وبالتالي اصبح بلد مثل العراق يمتلك موارد طبيعية وبشرية هائلة مستهلك لا منتج. (عدنان ياسين مصطفى، ص٣٣)

وعلى صعيد آخر، مازال الاقتصاد غير المنظم يحتل مساحة واسعة في بنية الاقتصاد العراقي، متأثراً بالمتغيرات الداخلية والخارجية المتراكمة، وهو ما يعكس ارتفاعاً في معدلات العمالة الناقصة واستشراء الفساد الإداري والمالي وتشويه المعلومات والاحصاءات فضلاً عن تأثيره على الاستقرار الاقتصادي، مما يوجد خللاً في توجهات السياسات الكلية وتوزيع الموارد المالية وتشوهات في هيكليه سوق العمل.(وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧)

وفي ضوء هذه التصورات لابد من الاشارة الى قضيه مهمة وهي أن عدداً قليلاً جداً من الاستراتيجيات التنموية تجسد تماماً نموذج التنمية المستدامة في جميع أبعاد التمكين الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والتي من شأنها ان تعزز فرص التعبئة الاجتماعية بتوسيع الخيارات المتاحة امام الناس. وتوسيع نطاق التدخل في الاشياء التي تمكنهم من القيام بها، وتكون عكس محاولات الهندسة الاجتماعية التي توضع في كثير من الاحيان من قبل خبراء خارجيين. (عدنان ياسين مصطفى، ص١٠٧-٢٤١)

ومن وجهة نظر الباحثة تعد التحديات الاقتصادية من (فقر وبطاله وتهميش وفساد اداري ومالي وسياسات تخطيطية مبعثره) من اهم التحديات التي اثرت على خطط وبرامج التنمية المستدامة في العراق وذلك لأن كل ما يعيق عملية التنمية المستدامة، ينعكس على العملية التنموية بشكل عام يرتبط بشكل او بآخر بالجانب الاقتصادي.

ولا بد من الاشارة الى قضية اقتصادية تنموية اخرى وهي تمكين رأس المال البشري الذي شاع استخدامه خلال العقدين الاخيرين بعد صدور تقارير التنمية البشرية باعتبار التنمية البشرية تتعلق بتوسيع خيارات الناس وتوفر القدرات التي تؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم، بمعنى آخر تمكينهم بدل تهميشهم، ولكن الخيار والحرية في التنمية البشرية يعنيان اكثر من مجرد غياب القيود.[1] (امارتيا سن ،١٩٩٩،ص٢)

وبناء على ما تقدم يمكننا القول ان جميع هذه الاشكاليات التي ذكرناها هي حصيلة تفاعل مجموعة من العوامل المتفاعلة. والمتجذرة في عمق البنى المؤسسية، فضعف البرامج والسياسات التنموية والفساد الاداري والمالي والمحسوبية والمنسوبية وضعف آليات المساءلة والمحاسبة أسهمت في عدم تحقيق تنمية مستدامة في العراق، الأمر الذي انعكس بالسلب على تراجع مؤشرات التنمية المستدامة.

٣: التحديات السياسية

لعل من أبرز متطلبات النهوض بعملية التنمية المستدامة توافر بيئة من الاستقرار والهدوء السياسي والامني الذي يمكن الدولة من وضع وتنفيذ الخطط، اذ ان تفاقم الازمات واضطراب الاوضاع الأمنية وعدم الثقة انما تعيق اي جهد تنموي لتحقيق الغايات التي تنشدها المؤسسات لاستثمار وتنمية مواردها البشرية.

ان عدم الاستقرار السياسي والامني يمثل صفه ملازمة للمجتمعات النامية عامة والمجتمعات العربية على وجه الخصوص، وتشكل هذه الصفة من اكبر التحديات ذات الخلفية السياسية التي تواجه التنمية المستدامة لاسيما في العراق، باعتباره ممجتمع مأزوم عقود طوال متلاصقة من الزمن حروب وحصار وازمات اقتصادية وسياسية واجتماعية ذات اثار تراكميه انعكست على عملية التنمية (علي خليفه الكواري، ١٩٩٩،ص٩١) حيث يؤثر الاستقرار الامني تأثيراً كبيراً في اداء المؤسسات وعلى فرص النمو والاستثمار وتؤثر هذه المتغيرات ايضا على الخيارات الاستراتيجية بطرق واساليب مختلفة مثل طبيعة النظام السياسي واستقراره وعلاقاته الخارجية ومستوى التدخل الحكومي في عمل المؤسسات. (حسين محمد جواد الجبوري، ٢٠١٤،ص٢٤٦)

أن اغلب مؤشرات التنمية المستدامة في العراق تعاني من تدني مستوياتها، على الرغم من ان العراق من أبرز الدول عالمياً غنى بالموارد الطبيعية والبشرية، ولاشك كان للسياسات التخطيطية غير العقلانية الاقتصادية والاجتماعية لاسيما وللظروف الامنية وعدم الاستقرار السياسي بعد العام ٢٠٠٣،وجميع هذه الازمات كان لها الاثر الابرز في ان تتميز مؤشرات التنمية المستدامة في العراق (التعليم والصحة والدخل)، بمستويات منخفضه قياساً بدول المنطقة والدول الأخرى سواء كانت نامية ام متقدمة. (عدنان عبد الامير مهدي، ٢٠٠٣،ص٤٥)

وفي هذا السياق يمكن الاشارة الى قضية اخرى تشكل عائقاً رئيسياً أمام العملية التنموية عامة والتنمية المستدامة على وجه الخصوص وهي الفساد الاداري، لقد انعكست مظاهر تفشي الفساد الاداري على مجمل الاوضاع الاقتصادية من والاجتماعية ومن تلك الأثار ضعف النمو الاقتصادي وما يلعبه من تأثير في البيئة الاستثمارية. (محمد عبد الفضيل، ٢٠٠٤ ص٢٧)كما يؤثر الفساد في قيمة العمل بوصفه اهم وأثمن القيم إذ غالباً ما يقللها ويضعفها. (فيصل محمود الغرابية، ٢٠١٠،١١٧)

ولا يمكن ان تتواصل التنمية المستدامة بدون إدارة الحكم الرشيد، ولا يمكن ان يكون الحكم رشيداً ما لم يؤدي الى استدامة التنمية ، وهذا يعني هناك ارتباط وثيق ومتبادل بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة االتي تقوم على تعزيز ودعم وحياته رفاهيه الانسان وتقوم على توسيع قدرات البشر وتوسيع من خياراتهم وفرصهم وحرياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية. (برنامج الامم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢، خلق الفرص للأجيال القادمة، ص١٠١)

وفي هذا الصدد يرى (جيمس غوستاف) مدير برنامج الامم المتحدة ((أن بناء القدرة على الحكم شرط محوري للتنمية المستدامة ومن خلال الحكم الرشيد يمكن أن نجد حلولاً لمشاكل الفقر والظلم وانعدام الامان)) (عادل جار الله مغرب، ص١٢٢) ويتطلب تحسين الوضع في مجال التنمية المستدامة في العراق اعادة النظر في الاولويات ازاء رأس المال البشري وتحديد الادوار لكل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ولا يتحقق ذلك الامر خلال الإصلاح السياسي لإقامة مجتمع الحرية بالمعنى الشامل المتكافئ للتنمية الإنسانية. (تقرير التنمية الإنسانية العربية، للعام ٢٠٠٤، نحو الحرية في الوطن العربي، ٢٠٠٤، ص٢٨)

وفي ضوء ما تقدم لابد من الإشارة الى قضية مهمة تمثل تحدي سياسي أخر امام التنمية المستدامة وهي قضية المرجعيات الثقافية ومنها القبلية والدينية. والحزبية والعشائرية التي شغلت مكانه مركزية في اولويات واستراتيجيات التنمية المستدامة في البلدان النامية فهي القضية الاكثر تقاطعاً والتقاء مع كل قضايا المجتمع في حاضره ومستقبله، وفي العراق وفي وعلى الرغم مما شهدته الجهود المعنية بقضايا التنمية المستدامة من تنام واضح الا ان العديد من المسارات وأساليب الإدارة التي تصاحب العمليات التنموية ظلت متأثره سلباً بالمرجعيات الثقافية التي انعكست بالنتيجة على مستويات الوعي المجتمعي والحكومي. وهنا لابد من الاعتراف انا مجتمعنا العراقي وأن عد مجتمعاً انتقالياً فأن مظاهر الأزمة ونتائجها ومؤشراتها مازالت شاخصه في كثير من مفاصله وهي تعكس هذه الصورة وتتأثر بها الى حد كبير نظراً لما تتعرض له عملية التنمية من تعطيل بسبب الولاءات الفرعية وتنامي مشاعر القلق والاحباط واللايقين

وانتشار المشكلات الاجتماعية بما في ذلك الفقر وتدني مستويات التعليم والصحة. (عدنان ياسين مصطفى، ٢٠١٦، ص١٣٣)

الاطار الميداني

اولا: المنهجية واجراءات البحث

١- منهج البحث وادواته

اقتضى البحث الراهن عدد من الوسائل والطرق العلمية لغرض الحصول على المعلومات والبيانات منها منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة نظرا لصعوبة القيام بعملية الحصر الشامل، كما استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات فضلا عن اعتماد المقابلة بوصفها اداة لجمع المعلومات من المبحوثين .

٢- مجتمع البحث وعينته

يتكون مجتمع البحث من الموظفين العاملين في وزارة التخطيط. والبالغ عددهم (١٠٠) موظف .

٣- حدود البحث ومجالاته

- **المجال البشري** : وقد تحدد المجال البشري لدراستنا هذه بمجموعة من الموظفين العاملين في وزارة التخطيط .
- **المجال الزماني** : وقد تحدد من الفترة (٢٠٢٣/١١/١) الى (٢٠٢٤/٦/٥)
- **المجال المكاني** : ويقصد به المنطقة الجغرافية التي اجريت فيها الدراسة الميدانية، وتحددت المنطقة الجغرافية لدراستا الحالية في (وزارة التخطيط) في مدينة بغداد .

الوسائل الاحصائية : اعتمدت الباحثة العديد من القوانين والوسائل الاحصائية لتحقيق اهداف البحث وهي:

(النسبة المئوية ،الوسط الحسابي ، الانحراف المعياري ، قانون التناسب)

ثانيا : عرض بيانات البحث

١-البيانات الخاصة بجنس المبحوثين

جدول (١) يوضح جنس المبحوثين

الجنس	العدد	النسبة
ذكور	٣٨	%٣٨
أناث	٦٢	%٦٢
المجموع	١٠٠	%100

اظهرت المعطيات الواردة في الجدول (١) ان حوالي ثلث المبحوثين (٣٨%) كانوا من الذكور، بينما بلغت نسبة الاناث (٦٢%) .

٢-البيانات المتعلقة بالتوزيع العمري

جدول (٢) توزيع العينة حسب متغير العمر

العمر	العدد	النسبة
25-34	29	%٢٩
35-44	٣٠	%٣٠
45-54	28	%٢٨
55-64	13	%١٣
المجموع	١٠٠	%100

تشكل معرفة اعمار المبحوثين اهمية خاصة لاسيما في موضع التنمية المستدامة ، لما تشكله الخبرات والتجارب من المهام الاساسية لانجاح العملية التنموية ، باعتبارهم يمثلون العنصر الاساسي في العملية الانتاجية والتي تنعكس مخرجاتها في تحقيق عملية التنمية المستدامة .

وتشير نتائج الدراسة الميدانية الواردة في الجدول (٢) ان الفئة العمرية (٤٤-٣٥) احتلت اعلى النسب في اجابات المبحوثين بنسبة (٣٠%)، تليها الفئة العمرية (٣٤-٢٥) بنسبة (٢٩%)، اما الفئة العمرية (٤٥-٥٤) فبلغت نسبتهم (٢٨%)،ولم تتجاوز نسبة الواقعين ضمن الفئة العمرية (٥٥-٦٤) (١٣%) وهي ادنى النسب.

٤- البيانات المتعلقة بالمستوى التعليمي

جدول (٣) يوضح المستوى التعليمي للمبحوثين

المستوى التعليمي	العدد	النسبة
دبلوم	4	%٤
بكالوريوس	٧٠	%٧٠
ماجستير	١٦	%١٦
دكتوراه	10	%١٠
المجموع	١٠٠	%١٠٠

يعد التحصيل العلمي في دراسة موضوع التنمية المستدامة احد اهم المتغيرات الاساسية لتحديد كفاءة واداء المبحوثين في هذا المجال.وقد اظهرت المعطيات الواردة في الجدول (٣) ان اكثر من نصف (٧٠%)حصلوا على الشهادة الجامعية الاولية (البكالوريوس)، وان حوالي (١٦%) حصلوا على شهادة الماجستير، وان (١٠%) من المبحوثين حصلوا على شهادة الدكتوراه مقابل (٤%) فقط حصلوا على شهادة الدبلوم

٥-البيانات المتعلقة بالخبرة المهنية والادارية للمبحوثين

جدول (٤) يوضح الخبرة المهنية والادارية

الخبرة	العدد	النسبة
اقل من ١٠ سنوات	17	%١٧
من ١٠-١٩ سنة	٦٧	%٦٧
من ٢٠-٢٩	35	%٣٥
اكثر من ٣٠ سنة	٢١	%٢١
المجموع	١٠٠	%100

تظهر المعطيات الواردة في الجدول (٤) ان اكثر من نصف المبحوثين (٦٧%) تتراوح خبراتهم المهنية والادارية بين (١٠-١٩) سنة، في حين بلغت نسبة المبحوثين الذين تراوحت خبراتهم المهنية والادارية من (٢٠-٢٩) سنة (٣٥%)، اما الذين تزيد خبراتهم عن (٣٠) سنة فقد بلغت نسبتهم (٢١%)، في حين بلغت نسبة المبحوثين الذين كانت خبراتهم المهنية والادارية اقل من (١٠) سنوات (١٧%).

٦-الاسباب الكامنة وراء عدم النهوض

جدول (٦) يوضح اهم الاسباب الكامنة وراء عدم تحقيق التنمية المستدامة

ت	الاجابة	العدد	النسبة	الرتبة
1	عدم الاستفادة من ذوي الخبرة والكفاءة	٣٣	%٣٣	١
2	الاوضاع الامنية السائدة	٧	%٧	٦
3	غلبة المصالح الشخصية على مصالح المجتمع	١٧	%١٧	٣
٤	عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب	١٩	%١٩	٢
٥	ضعف الخطط والسياسات العامة لتنمية الموارد البشرية	١٦	%١٦	٤
٦	طبيعة النظام السياسي القائم على المحاصصة	٩	%٩	٥
٧	**المجموع**	١٠٠	100%	

عند متابعة المؤشرات الاحصائية في الجدول (٦) والمتعلقة بأهم الاسباب الكامنة وراء عدم تحقيق عمليات التنمية المستدامة ، يلاحظ ان معظمها تركز على عدم الاستفادة من ذوي الخبرة والكفاءة، احتلت اولوية في اجابات المبحوثين وبنسبة (٣٣%)، يليها في المرتبة الثانية عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب بنسبة (١٩%) ثم في المرتبة الثالثة غلبة

المصالح الشخصية على مصالح المجتمع بنسبة (١٧%)، بينما احتلت ضعف الخطط والسياسات العامة لتنمية الموارد البشرية المرتبة الرابعة وبنسبة (١٦%)،وفي المرتبة الخامسة طبيعة النظام السياسي القائم على المحاصصة بنسبة (٩%) اما النسبة المتبقية (٧%) فقد ركزت على الاوضاع الامنية السائدة في البلد وعدم استقرارها.

٧- المؤشرات المعدة من قبل وزارة التخطيط

جدول (٧)يوضح اعتماد خطط واستراتيجيات مؤسسات الدولة على المؤشرات المعدة من قبل وزارة التخطيط

الاجابة	التكرار	النسبة %
نعم	**20**	**%٢٠**
لا	٨٠	**%٨٠**
المجموع	١٠٠	**%١٠٠**

اظهرت البيانات الواردة في الجدول (٧) ان (٢٠%) من المبحوثين اكدوا ان اغلب المؤسسات الحكومية تعتمد في خططها واستراتيجياتها للنهوض بعملية التنمية المستدامة المؤشرات في الممسوحات المعدة من قبل وزارة التخطيط والوزارات الاخرى، بينما يرى (٨٠%) من المبحوثين عكس ذلك.

ونستدل مما سبق ومن خلال اجابات النسبة الاكبر من افراد العينة ان هناك حالات تقاطع وعدم اعتماد المؤسسات الحكومية في وضع الخطط والبرامج والسياسات على مؤشرات وزارة التخطيط ضمن منظور تنموي متفق علية عند رسم الخطط التنموية التي تخص التنمية المستدامة .

٨- التقارير المعتمدة من قبل منظمات دولية وإقليمية عند وضع الخطط والبرامج التنموية

جدول (٨)يوكد الاخذ بنظر الاعتبار التقارير المعتمدة من قبل منظمات دولية واقليمية عند وضع الخطط والبرامج لاستثمار العنصر البشري

الاجابة	التكرار	النسبة %
نعم	80	%٨٠
لا	٢0	%٢٠
المجموع	١٠٠	%١٠٠

وعند استطلاع اراء المبحوثين عن امكانية الاخذ بنظر الاعتبار التقارير المعتمدة من قبل منظمات دولية واقليمية عند وضع الخطط والبرامج في المؤسسات الحكومية لتحقيق تنمية مستدامة، تظهر البيانات الواردة في الجدول (٨) ان الغالبية العظمى من المبحوثين (٨٠%)اكدوا عدم الاخذ بنظر الاعتبار التقارير المعتمدة من قبل منظمات دولية واقليمية عند وضع الخطط والبرامج، وان (٢٠%) فقط اكدوا الاخذ بمثل هذه التقارير عند وضع الخطط والبرامج لاستثمار العنصر البشري

٩- مساهمة الوزارة بتمكين الملاكات البشرية

جدول (٩)يوضح مساهمة الوزارة بتمكين الملاكات البشرية ومنحهم الصلاحيات اللازمة لتنفيذ افكارهم الابداعية

الاجابة	التكرار	النسبة %
نعم	36	%٣٦
لا	٦٤	%٦٤
المجموع	١٠٠	%١٠٠

من خلال النتائج الواردة في الجدول (٩) يلاحظ ان غالبية المبحوثين (٦٤%) اكدوا ان اغلب المؤسسات لا تسهم بتمكين الملاكات البشرية ولا تمنحهم الصلاحيات اللازمة لتنفيذ افكارهم الابداعية لتحقيق تنمية مستدامة . وان (٣٦%) من المبحوثين اشاروا الى اسهام المؤسسات الحكومية بتمكينهم ومنحهم الصلاحيات اللازمة لتنفيذ افكارهم الابداعية.

نستدل مما سبق ان النسبة الاكبر من افراد العينة اكدوا ان المؤسسات الحكومية لا تسهم بتمكينهم ومنحهم الصلاحيات اللازمة لتنفيذ افكارهم الابداعية لتحقيق تنمية مستدامة او لاستدامة العمل المؤسسي وهذا الاسلوب يتنافى مع اهداف التنمية المستدامة التي تؤكد على تمكين العنصر البشري وبناء قدراته وتبني افكاره الابداعية.

١٠- نوع التمكين الذي تسهم به الوزارة

جدول (١٠) يوضح نوع التمكين الذي تسهم به الوزارة

ت	نوع التمكين	العدد	النسبة	الرتبة
1	تمكينه في اتخاذ القرار	١١	%١١	٤
2	قدرته في استدامة الاعمال وتطورها	٩	%٩	٥
3	جاهزيته لرفع مستويات الانتاج	٥١	%٥١	١
٤	لتحسين جودة العمل المؤسسي	١٥	%١٥	٢
٥	تمكينه للوصول الى مراتب عليا	١٤	%١٤	٣
٦	**المجموع**	١٠٠	100%	

تظهر النتائج المعروضة في الجدول (١٠) والتي تسلط الضوء على نوع التمكين الذي تسهم به الوزارة للملاكات البشرية، انه تمكنهم لرفع مستويات الانتاج احتلت المرتبة الاولى في اجابات المبحوثين بنسبة (٥١%)، يليها في المرتبة الثانية تمكينهم لتحسين جودة العمل المؤسسي بنسبة(١٥%)، وفي المرتبة الثالثة تمكينهم للوصول الى مراتب عليا بنسبة (١٤%) بينما جاء تمكينهم في اتخاذ القرار في المرتبة الرابعة وبنسبة (١١%) مقابل (٩%) فقط تمكينهم لاستدامة الاعمال وتطويرها .

١١-الاسباب التي تحول دون استدامة العمل المؤسسي في العراق

جدول (١١)يوضح الاسباب التي تحول دون استدامة العمل المؤسسي في العراق

ت	اهم الاسباب	العدد	النسبة	الرتبة
1	ضعف القيادات الادارية	١٠	%١٠	٨
2	المحسوبية والمنسوبية	١٧	%١٧	٧
3	ضعف السياسات والخطط والاستراتيجيات	٢١	%٢١	٦
٤	الفساد الاداري والمالي	٨٧	%٨٧	١
٥	ضعف الامكانيات البشرية	٢٩	%٢٩	٤
٦	ضعف الشعور بالمسؤولية	٢٣	%٢٣	٥
٧	الانتماء والولاء الحزبي	٣٣	%٣٣	٣
٨	ضعف الامكانيات المادية	٦٠	%٦٠	٢
٥	**المجموع**	٢٨٠	100%	

- النسبة اكثر من ١٠٠% لاعتماد المبحوثين اكثر من خيار في اجاباتهم

وعند استطلاع اراء المبحوثين حول اهم الاسباب التي تحول دون تحقيق تنمية مستدامة ، تشير البيانات الواردة في الجدول (١١) ان الغالبية العظمى من المبحوثين (٨٧%) اكدوا ان الفساد الاداري والمالي ضعف الامكانيات المادية من اهم الاسباب التي حالت دون ذلك، واحتلت المرتبة الاولى في اجابات المبحوثين، تليها في المرتبة الثانية وبنسبة (٦٠%)، اما الانتماء والولاء الحزبي فقد احتل المرتبة الثالثة وبنسبة (٣٣%) اما ضعف الامكانيات البشرية فقد احتلت المرتبة الرابعة وبنسبة (٢٩%)، وضعف الشعور بالمسؤولية فقد احتل المرتبة الخامسة في اجابات المبحوثين وبنسبة (٢٣%)، وضعف السياسات والخطط والاستراتيجيات بالمرتبة السادسة بنسبة (٢١%)،وفي المرتبة السابعة جاءت المحسوبية والمنسوبية واللواءات الفرعية وبنسبة (١٧%) مقابل (١٠%) فقط اكدوا ضعف القيادات الادارية .

١٢- تحقيق تنمية مستدامة

جدول (١٢)يوضح في كونك موظف في مؤسسة حكومية ماذا تفضل لتحقيق تنمية مستدامة

ت	اهم الخيارات لتحقيق التنمية المستدامة	العدد	النسبة	الرتبة
1	العمل على تدريب الكوادر البشرية خارج العراق	٢	%٢	٥
2	العمل على تطوير الكوادر البشرية داخل البلد	١٩	%١٩	٣

3	منح صلاحيات اكثر للقيادات الادارية	١٤	%١٤	٤
٤	اجراء بعض التعديلات على قوانين النظام الإداري	٢٦	%٢٦	٢
٥	وضع خطط وبرامج وفقا لاحتياجات التنمية المستدامة	٣٩	%٣٩	١
	المجموع	١٠٠	100%	

تظهر المعطيات الواردة في الجدول (١٢) ان(%) من المبحوثين **اكدوا ان** وضع خطط وبرامج وفقا لاحتياجات التنمية المستدامة من اهم العوامل الاساسية لتحقيق تنمية مستدامة في العراق، واحتلت المرتبة الاولى في اجابات المبحوثين بنسبة (٣٩%) ، تليها في المرتبة الثانية اجراء بعض التعديلات على قوانين النظام الاداري بنسبة (٢٦%)، اما العمل على تطوير الكوادر البشرية داخل العراق فقد احتل المرتبة الثالثة وبنسبة (١٩%)، بينما احتل منح صلاحيات اكثر للقيادات الادارية العليا لتحقيق تنمية مستدامة المرتبة الرابعة بنسبة (١٤%)، مقابل (٢%) اكدوا على تدريب الكوادر البشرية خارج العراق.

١٣- التحديات التي تتأثر بها خطط وبرامج الوزارة

جدول (١٣)يوضح اهم التحديات التي تتأثر بها البرامج والخطط والسياسات المعمول بها في المؤسسات الحكومية

ت	اهم التحديات	العدد	النسبة	الرتبة
1	**المصالح السياسية والحزبية**	٦٥	**%٦٥**	٢
2	**المصالح الشخصية**	٥٨	**%٥٨**	٣
٣	**الفساد الاداري والمالي**	٨٦	**%٨٦**	١
٤	**ضعف الموارد المالية**	٤٠	**%٤٠**	٤
٥	**تفشي المحسوبية والوساطة**	١٩	**%١٩**	٥
٦	**الاوضاع الامنية**	١٤	**%١٤**	٦
٧	**المجموع***	٢٨٠	**100%**	

*النسبة اكثر من ١٠٠% لاعتماد المبحوثين اكثر من خيار في اجاباتهم

عند محاولة التعرف على اهم التحديات التي تتأثر بها الخطط والبرامج والسياسات المعمول بها في المؤسسات الحكومية، اظهرت نتائج الجدول (١٣) ان الفساد الاداري والمالي احتل المرتبة الاولى في اجابات المبحوثين وبنسبة (٨٦%)، يليها في المرتبة الثانية المصالح السياسية والحزبية بنسبة (٦٥%) بينما جاءت المصالح الشخصية في المرتبة الثالثة وبنسبة (٥٨%)، اما

ضعف الموارد المالية فقد جاءت بالمرتبة الرابعة بنسبة(٣٦%)، وتفشي المحسوبية والوساطة بالمرتبة الخامسة بنسبة (١٩%)، مقابل (١٤%) فقط اكدوا على الاوضاع الامنية.

هذه المعطيات تعكس هيمنة الولاءات الفرعية وتقاطع المصالح الشخصية التي استشرت في الآونة الاخيرة وتفاقمت اثارها مما انعكس على مستويات الاداء والانجاز والذي حال دون تحقيق تنمية مستدامة في العراق

قائمة المصادر

_امارتيا سن، التنمية حرية، سلسلة عالم المعرفة، ١٩٩٩،

_ براهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤،

_د. حسين محمد جواد الجبوري، التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤،

تانيا علي فاعور، تحديات التنمية البشرية المستدامة في المنطقة، بحث منشور في مجله عمران، العدد ٣، لبنان، ٢٠١٣،

_نجد محي الدين ماخوس، التنمية المستدامة كنموذج تطبيقي في التخطيط العمراني، رسالة ماجستير منشورة في قسم التخطيط والبيئة، جامعة البعث، سوريا، ٢٠١١.

_د. عبدالله عبد الدائم، معوقات التنمية في الوطن العربي، بحث مقدم الى الندوة العالمية التي عقدت في القاهرة من ٤ الى ٦ تشرين الثاني ١٩٩٨، منشورات الطليعة العربية في تونس

_د. عدنان ياسين مصطفى، التنمية البشرية والاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة في العراق، التحديات والفرص، ورقة عمل القيت في ورشة عمل نظمتها منظمة تموز للتنمية الاجتماعية بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٠.

_د. عبير عبد الخالق، التنمية البشرية واثرها على تحقيق التنمية المستدامة، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، ٢٠١٤،.

_د. عدنان ياسين مصطفى، الامن الانساني في العراق مؤشرات الهشاشة وفاعليه السياسات، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، .

_د.عبد الرحمن محمد الحسن ،التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها ، بحث مقدم لملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة السودان ، ٢٠١١

_د. عدنان ياسين مصطفى، التنمية البشرية المستدامة مخاضات التهميش وفرص التمكين، مصدر سابق، ص٣٣.

_علي خليفه الكواري، حقوقهم افضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (٦) التنمية العربية الواقع والمستقبل، بيروت، ١٩٩٩،

_د عدنان ياسين مصطفى، الامن الانساني والتنمية مؤشرات الهشاشة وفاعليه السياسات، دار المجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦،.

_د. عادل جار الله مغرب، الحكم الرشيد والتنمية البشرية، مصدر سابق، ص١٢٢.

_عدنان عبد الامير مهدي، اثر عدم الاستقرار السياسي في التنمية البشرية في العراق بعد عام ٢٠٠٣،

_محمد قرين الامين ،المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة، بحث مقدم الى مؤتمر التنمية المستدامة جامعة سبها ، ليبيا ٢٠٠٨

_وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧.

_وزارة التخطيط، مسح شبكة معرفه العراق، شبكة معرفة العراق، ٢٠١١.

_برنامج الامم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢، خلق الفرص للأجيال القادمة،.

_تقرير التنمية الإنسانية العربية، للعام ٢٠٠٤، نحو الحرية في الوطن العربي، ٢٠٠٤.

_ د. مهى سهيل المقدم، مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها، معهد الأنماء العربي، ٢٠٠٠،

_د. مدحت ابو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها- ابعادها- مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، جامعة حلوان، ٢٠١٧،.

_د. محمد عبد الفضيل، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٠٩، ٢٠٠٤،.

_د. فيصل محمود الغرابية، أبعاد التنمية الاجتماعية العربية في ضوء التجربة الأردنية، دار باقا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠،.

Olivier godard, sustainable develobment achimera,a my stification, in mauvemfnts, 2005

Pierr-Noel Giroud (cerna), Denis Loyer (AFD) Caital naturel et developpement durable en Afrique, http://wh Cerna-ensmp. Fry Document/ PAGDL Capital Afrique